



رئيس الجمعية البحرينية للحريات العامة محمد الأنصاري ونائب رئيس جمعية المحامين البحرينية عضو جمعية حقوق الإنسان البحرينية حميد الملا في حوارهما مع «الوسط» (تصوير: عقيل الفردان)

في ندوة واقع حقوق الإنسان في البحرين

خطوات مشرقة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وصور مؤلمة في الجوانب السياسية والأمنية

«الوسط - جميل المحاري»

□ أشار نشطاء حقوقيون إلى تراجع البحرين في مجال حقوق الإنسان وقالوا: «أن هناك تراجعاً في الأمور المتعلقة بالحريات العامة، وبالأخص في مجال حرية التعبير من خلال ازدياد عدد القضايا المرفوعة على الصحفيين في المحاكم، بالإضافة إلى تضيق الخناق على الجمعيات السياسية في مسائل تتعلق بمشاركاتها في الخارج». وأضافوا: «إن ذلك يعطي إحساساً بأن هناك جماعات ضغط في الحكومة تدفع نحو هذا الاتجاه وتحاول أن تحد من نشاط هذه الجمعيات، وإذا ما تطورت الأمور فإن معنى ذلك أن الحريات تسير نحو التدهور وليس نحو التطور».

وقال كل من رئيس الجمعية البحرينية للحريات العامة محمد الأنصاري ونائب رئيس جمعية المحامين البحرينية وعضو جمعية حقوق الإنسان البحرينية حميد الملا، خلال ندوة «الوسط» بشأن واقع حرية الإنسان في البحرين: «أن هناك قوى كثيرة في المجتمع البحريني بدأت تبرز وبدأت تبرز معها الطائفية والتمييز والدفع باتجاه العنف، وهذه القوى بدأت تهيمن على عقول الناس ومعتقداتهم ولذلك نلاحظ ارتفاع الأصوات الداعية إلى الطائفية والمذهبية». وأكدوا على أن الدولة لعبت دوراً رئيسياً ومؤثراً فيما يتعلق بالتمييز بين المواطنين على أسس مذهبية، وقالوا: «إن هذا التمييز هو نتاج سياسة ولم يأت اعتباطاً، فالدولة مازالت تحاول أن تلعب على الكثير من الأمور التي تمكنها من أن تظل مسيطرة ومهيمنة على المجتمع ومن ضمن هذه المسائل ملف التمييز». وأضافوا: «أن تصريح وزير الداخلية عن مشاركة النشطاء الحقوقيين والسياسيين في مؤتمرات في الخارج ينم عن ضيق صدر السلطة من الحوار مع المعارضة إذ وصل الأمر إلى التهديد بمقاضاة النشطاء بالمادة 134 من قانون العقوبات وهذه المواد تحمل نفساً مما تبقى من قانون أمن الدولة وبالتالي فإن محاولة إحياء هذه المواد في ظل مشروع جلالة الملك تعتبر ظاهرة «نكوصية» من جانب التضييق على الحريات». وفيما يلي نص الندوة:

الجانب الآخر هو ما حصل لجمعية المحامين في الآونة الأخيرة من خلال التعدي على صلاحيات الجمعية وأخذ إحدى الزميلات إلى مؤتمر دولي لتمثيل الجمعية دون الرجوع إلى الجمعية، هذا في تصوري ظاهرة لم تكن موجودة حتى في فترة قانون أمن الدولة، مما أدى إلى أن تتخذ جمعية المحامين مجموعة من الإجراءات منها نشر بيان تستنكر فيه هذا التعدي عليها.

الحريات لا تجزأ وبالتالي فأى اعتداء على أي حرية في أي جانب يعتبر اعتداء على الحريات العامة بمجملها، الجانب الآخر متعلقة بسكن الإنسان وراحته وهذه أجزاء مكملة لمبادئ أساسية تطرق لها الدستور أولاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإذا ما وجد الفقر والبطالة وتخلفت الصحة والمشاريع الإسكانية الموجهة للمواطنين فمعنى ذلك أن هناك تراجعاً في مجال حقوق الإنسان للأسف.

– محمد الأنصاري: هناك محاور أربعة لقضية حقوق الإنسان دائماً ما يشار إليها ويجب أن تقاس هذه المحاور بتفصيلاتها، فلا يمكن أخذ هذه المحاور بصورة عامة بسبب أن المحاور مختلفة وهناك تراجع في بعض هذه

□ ونحن نحتفل هذه الأيام بالذكرى العاشرة للإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وبالذكري الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما هو واقع حقوق الإنسان في البحرين؟

– حميد الملا: إن تقييم واقع حقوق الإنسان في البحرين يحتاج إلى الكثير من الدقة، ومعرفة مقدار ما توصلنا إليه من انجاز منذ المشروع الإصلاحي في العام 2001 وحتى الآن، في تصوري أن هناك تراجعاً نوعاً ما، فهناك تراجع في الأمور المتعلقة بالحريات العامة، وبالأخص في مجال حرية التعبير والذي بالرغم من أن ذلك يحكمه قانون إلا أن ما نلاحظه هو ازدياد عدد القضايا المرفوعة على الصحفيين في المحاكم، الأمر الآخر هو ما بدر حديثاً من مسألة تضيق الخناق على الجمعيات السياسية في مسائل تتعلق بمشاركاتها في الخارج وذلك ما يعطي إحساساً بأن هناك جماعات ضغط في الحكومة تدفع بهذا الاتجاه وتحاول أن تحد من نشاط هذه الجمعيات، وإذا ما تطورت الأمور في هذا الاتجاه فمعنى ذلك أن الحريات تسير نحو التدهور وليس نحو التطور.